العرب
السبت 2021/10/16
السنة 44 العدد 12211

جدل بشأن تداول الكونغرس الأميركي للوضع الداخلي لتونس

قيس سعيد يعبّر عن استيائه للسفير الأميركي

عبرت السلطات التونسية عن استيائها من تداول أعضاء من الكونغرس الأميركي في الشأن التونسي، معتبرة إياه تدخّلا سافرا في الشأن الوطني الداخلي ومسّا من السيادة الوطنية من دولة أجنبية، رغم العلاقات الثنائية المتينة بين البلدين.

خالد هدوي

تونس – أثار تداول الكونغرس الأميركي في الشأن التونسي جدلا واسعا لدى الأوساط السياسية التونسية، حيث اعتبره البعض مسّا من السيادة الوطنية وتدخلا في الشأن الداخلي، ما دفع الرئيس قيس سعيد لاستدعاء السفير الأميركي للتعبير عن استيائه من إدراج تونس في جدول أعمال الكونغرس.

وأعرب الرئيس التونسي قيس سعيّد في لقائه بالسفير الأميركي عن استياء الدولة التونسية من إدراج أوضاع الداخلية لتونس في جدول أعمال الكونغرس، وفق بيان للرئاسة التونسية.

وأشار الرئيس التونسي إلى أن العلاقات بين البلدين ستبقى قوية "بالرغم من أن عددا من التونسيين يحاولون تشويه ما يحصل في تونس ويجدون من يصغي إليهم في الخارج".

الرئيس التونسي يتمسك بمبدأ السيادة الوطنية

وتابع الكحلاوي "تعبير الرئيس سعيد عن استيائه للسفير الأميركي، يعني أن الرئيس يتمتع بثقة في النفس، وهناك نوع من التوتر في العلاقات التونسية – الأميركية، وسيكون له أثر في المستقبل".

وعبّرت أحزاب تونسية عن رفضها لما حدث، واصفة إياه بالتدخل السافر في الشأن الداخلي، ومسّا من السيادة الوطنية.

واعتبر حزب التحالف من أجل تونس أن "تداول الكونغرس الأميركي في الشأن التونسي، يعد تدخّلا سافرا في الشأن الوطني الداخلي ومسّا من السيادة الوطنية من دولة أجنبية".

ولاحظ الحزب في بيان له الخميس، أنه "يُفترض أن تحكم علاقاتنا بهذه الدولة، المصالح المتبادلة والإرث التاريخي في علاقات الصداقة بين البلدين واحترام القوانين الدولية وفق ما نصّ عليه ميثاق الأمم المتحدة ولا شيء غير ذلك".

وشجب التحالف من أجل تونس بشدّة هذا السلوك المرفوض من الكونغرس، والذي قال إنه "يأتي نتيجة لاستجداءات مغرضة ولاوطنية من شخصيات وأطراف اتخذت العمالة والارتباط بالأجنبي منهجا للممارسة السياسية"، مثمنا ما جاء في خطاب الرئيس سعيد، في افتتاح مجلس الوزراء وما عبّر عنه من مواقف صلبة وثابته لإعلاء سيادة الدولة التونسية وقرارها دون تدخل من أي طرف خارجي، وما عبّر عنه من مواقف تجاه الخونة والمفسدين.

وقال سعيّد لدى إشرافه على أول اجتماع لمجلس الوزراء بعد تشكيل الحكومة الجديدة، إن "القضية تونسية داخلية وهناك من يريد تدويلها"، متسائلا "ماذا يعني أن توضع تونس على جدول أعمال برلمانات أجنبية؟ نحن نتعاون ولكن مع احترام السيادة وإرادة الشعب".

وعزا مراقبون تطرّق الولايات المتحدة للشأن التونسي، بالاهتمام الأميركي المتواصل بالتجربة التونسية منذ 2011، ومتابعة التطورات السياسية الحاصلة بالبلاد، فضلا عن كونها داعما رئيسيا للاقتصاد التونسي.

وقال وزير المالية الأسبق سليم بسباس الخميس إن "الولايات المتحدة مهتمة بتونس منذ بداية الثورة وقدمت لها هبات وكانت قد خصصت ميزانيات لدعم اقتصادها وهي مهتمة بالشأن التونسي وهو ما أعتبره إيجابيا".

وأوضح بسباس في تصريح لإذاعة محلية "في إطار سياستها الداخلية فإن الولايات المتحدة تطلع على وضعية تونس هل أنها تتناغم مع سياستها أم لا"، مضيفا "من حقهم أن تكون لديهم سياسة أميركية في تونس، كما من حق تونس أن تكون لها سياسة خارجية في أميركا"، قائلا إنّ "السنة الحالية تعتبر سنة استثنائية نظرا للتجميد الحكومي ولعدم مناقشة قانون المالية في مجلس نواب الشعب والاستماع إلى أرقام رسمية".

ومثّل اللقاء فرصة "لتوضيح جملة من المواضيع ورفع الالتباسات التي يشيعها أعداء الديمقراطية"، وفق البيان الرئاسي.

وترى شخصيات سياسية، أن المستقبل السياسي للبلاد غير واضح، ومن حقّها أن تعبر عن استيائها مما حدث، معربة عن العلاقات الثنائية المتينة بين الطرفين.

واعتبر السياسي حاتم المليكي، أنها "سابقة في التاريخ أن تتم مناقشة وضعية دولة في برلمان دولة أخرى"، قائلا "تونس تمر بمرحلة صعبة ومن حقها أن تعبّر عن استيائها، ولا بد من تفهم الأوضاع الداخلية الصعبة".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "الأفق السياسي للبلاد غير واضح، ولا بد من بذل جهد دبلوماسي أكبر لإقناع شركائنا، وهذه الامور يمكن أن تناقش مع السفراء ومن يمثّلون الدول الأجنبية في تونس".

وتابع "الولايات المتحدة شريك كبير لتونس ومحور استراتيجي، وقدمت دعمها للبلاد"، لافتا "علينا أن ننكب الآن على المشاكل الداخلية، ولا خوف على السيادة الوطنية ما دام هناك استقرار سياسي، رغم تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية".

وكان النائب الديمقراطي الأميركي تيد دويتش قال إن "الديمقراطية التونسية في خطر" بعد شروع الرئيس سعيد في فرض سلطات تنفيذية، مع استمرار تعليق عمل البرلمان.

وجاء تصريح دويتش خلال جلسة افتراضية للجنة الفرعية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمجلس النواب الأميركي، لبحث التطورات في تونس.

وقال الناشط السياسي طارق الكحلاوي في تصريح لـ"العرب"، إن "العلاقات الدولية قائمة على موازين القوى، والولايات المتحدة تعتبر تونس من المحور الغربي، وتعتبر المجال التونسي جزءا من مخططاتها الاستراتيجية، وتريد أن تكون تونس أنموذج تبرزه للمنطقة".

وأضاف "هناك نقاش ووجهات نظر مختلفة لتسليط أكثر ضغط على تونس للرجوع إلى ما قبل الخامس والعشرين من يوليو الماضي، ولكن الإدارة الأميركية تتوجه إلى عدم اعتبار ما جرى في تونس انقلابا".

حاتم المليكي

تونس تمر بمرحلة صعبة ومن حقها أن تعبّر عن استيائها

طارق الكحلاوي

الولايات المتحدة تعتبر تونس جزءا من مخططاتها الاستراتيجية

واشنطن تجدد دعمها لمفوضية الانتخابات الليبية بعد تهديدات الإخوان

طرابلس – جددت الولايات المتحدة، دعمها لجهود المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا، لإجراء الاستحاق المرتقب في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم، بعد تهديدها من قبل المجلس الأعلى للدولة والإخوان في ليبيا.

وأكّدت واشنطن دعمها لجهود المفوضية العليا للانتخابات، دعما لإجراء الانتخابات الليبية في موعدها المحدد.

وجاء ذلك خلال لقاء سفير الولايات المتحدة لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، مع رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا، عماد السايح.

وأفادت السفارة الأميركية في ليبيا، في تغريدة عبر حسابها الرسمي بموقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، بأن "السفير نورلاند جدد دعمه لجهود المفوضية الوطنية الليبية العليا للانتخابات، من أجل إجراء الاستحقاق الدستوري، في موعده المقرر نهاية العام الحالي، امتثالا لرغبة الشعب الليبي".

وأضافت السفارة الأميركية أن "نورلاند وصف حرص الليبيين على التصويت وعلى دفع البلاد بأسرها، في الجنوب والشرق والغرب، نحو الاستقرار والازدهار بـ'المشجع'".

ويرى متابعون للشأن الليبي أن لقاء نورلاند بالسايح، يمثل خطوة تصعيدية ضد مؤيدي تيار الإسلام السياسي في البلاد، الساعين إلى تعطيل مسار الانتخابات خوفا من فقدان مكانتهم في المشهد.

وسبق أن حذر المجلس الأعلى للدولة مفوضية الانتخابات من التعاطي مع قوانين الانتخابات التي سنها وأقرها البرلمان الليبي.

وطالب رئيس المجلس الأعلى للدولة في ليبيا خالد المشري، المفوضية العليا للانتخابات بإيقاف قوانين الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي أقرها مجلس النواب إلى حين التوافق حولها، معتبرًا أنها جاءت مخالفة للاتفاق السياسي.

وبحسب بيان للمجلس فقد وجه "رئيس المجلس الأعلى للدولة خطابا إلى مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بشأن إيقاف قوانين الانتخابات التي أقرها مجلس النواب بالمخالفة للاتفاق السياسي والإعلان الدستوري إلى حين التوافق حولها مع المجلس الأعلى للدولة".

وأوضح البيان أن "إصرار مجلس النواب على الاستمرار في تجاهل الاتفاق السياسي هو في الحقيقة انقلاب على المسار السياسي والإعلان الدستوري نرفضه ولا نسمح به".

ويرى متابعون للشأن الليبي أن جماعة الإخوان تسعى بكل وسائل الضغط إلى عدم إجراء الانتخابات الرئاسية والاكتفاء بانتخابات برلمانية، حيث ترى أنه بإمكانها تحقيق نتيجة إيجابية فيها عن طريق عقد تحالفات مع قادة الميليشيات في الغرب، بينما ترى في الانتخابات الرئاسية تحديا يهدد وجودها.

ولا يخفي الإخوان في ليبيا تخوفهم من أن تأتي الانتخابات الرئاسية المنتظرة برئيس جديد يهدد مصالحهم واتفاقياتهم المبرمة مع الأطراف الخارجية الداعمة لهم وعلى رأسها تركيا.

وسبق أن أعلن المشري رفضه ترشح أي شخصية عسكرية للانتخابات النيابية والرئاسية المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

وقال المشري "لا نقبل بأي شخصية عسكرية في الانتخابات، ولا نقبل لا بحفتر (القائد العام للجيش الوطني الليبي)، ولا أسامة الجويلي (آمر المنطقة العسكرية الغربية في الحكومة الحالية)، ولا محمد الحداد (رئيس الأركان العامة في الحكومة)".

> السفير الأميركي ريتشارد نورلاند جدد دعمه لجهود مفوضية الانتخابات من أجل إجراء الاستحقاق الدستوري في موعده المقرر

وكانت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا تسلمت الأسبوع الماضي، قانون الانتخابات التشريعية الصادر عن مجلس النواب، والذي يتضمن 46 مادة تحتوي على أحكام تمهيدية لتشكيل مجلس النواب وكذلك شروط إجراءات الترشح والاقتراع.

ونصت المادة الأولى من القانون على أن مجلس النواب هو السلطة التشريعية المؤقتة للدولة في المرحلة الانتقالية، وأن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات هي الجهة الإدارية المشرفة على إدارة وتنفيذ العملية الانتخابية.

واشترط قانون انتخاب البرلمان الجديد على من يمارس حق الانتخاب، حسب المادة رقم 5، أن يكون ليبي الجنسية متمتعا بالأهلية القانونية، وأن يكون أتمّ الثمانية عشرة من عمره وقت التسجيل، بالإضافة إلى إثبات رقمه الوطني وأن يكون مقيداً بسجل الناخبين.

وسبق أن دعت سفارة الولايات المتحدة، إلى جانب كل من سفارات فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة في ليبيا، جميع الجهات الليبية الفاعلة إلى ضمان الشمولية والحرية، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

اختيارات سلطة تنظيم الانتخابات في الجزائر تصدم الأحزاب والمستقلين

بلديات دون مرشحين في الانتخابات المحلية بالبلاد

صابر بليدي

الجزائر – أعربت قوى سياسية في الجزائر عن صدمتها، من صرامة سلطة تنظيم الانتخابات في قبول ملفات المرشحين للانتخابات المحلية القادمة، بعد سقوط الكثير منها، مما يقلص حظوظها في خوض السباق، وهو ما اعتبرته نوايا مبيتة من طرف السلطة لفسح المجال أمام أحزاب معينة للهيمنة على المجالس الجديدة، بينما تصرّ السلطة المنظمة على ما تراه أخلقة للحياة السياسية.

وتوقعت مصادر في حزب جبهة التحرير الوطني، الحائز على الأغلبية في البرلمان الحالي، عدم قدرة الحزب لأول مرة في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية، على تغطية كامل بلديات ومحافظات البلاد بلوائح المرشحين، في ظل إسقاط سلطة التنظيم للعديد من الوجوه وحتى لوائح بأكملها.

فشل في تغطية كامل بلديات البلاد بلوائح المرشحين

ورغم لعب الأحزاب والقوى السياسية لآخر أوراقها لدى المحاكم الإدارية للطعن في القرارات المذكورة، إلا أن تشدد الهيئة في تطبيق المعايير الواردة في قانون الانتخابات، لاسيما في ما يتعلق بالفساد والتجوال السياسي، ينتظر أن يفوت الفرصة عليها لدخول المعترك الانتخابي في جميع البلديات والمحافظات.

ويعتبر حزب جبهة التحرير الوطني، الحزب السياسي الوحيد المنتشر في مختلف ربوع البلاد، والحاضر عبر هيئاته المحلية في جميع بلديات البلاد (1571 بلدية)، غير أن ذلك لم يكفل له التواجد المعهود، الأمر الذي يبرز الاختبار الحقيقي الذي تخوضه الطبقة السياسية، لاسيما تلك المحدودة الانتشار أو الحديثة النشأة.

وتسود حالة من القلق والترقب في أوساط الأحزاب السياسية والمستقلين، بسبب ما ستسفر عنه عملية تطهير لوائح المرشحين من طرف السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات، العاكفة منذ أسبوع على التمحيص ودراسة ملفات هؤلاء، ووقع تداول معلومات عن إسقاط جماعي للأشخاص واللوائح من خوض سباق الانتخابات المحلية لأسباب مختلفة.

وكان القيادي في جبهة المستقبل فاتح بوطبيق، قد صرح لوسائل الإعلام بأن "سلطة تنظيم الانتخابات أبلغت الحزب بضرورة تقديم العشرات من الملفات في العديد من المحافظات والبلديات، لتعويض الأسماء التي تم إسقاطها خلال تقديم اللوائح الأولية، وأن عملية الطعن لن تفي بالغرض المذكور، قياسا بعامل الوقت الضيق (أسبوع)"، وهو مؤشر على تراجع حظوظ جبهة المستقبل في توسيع مشاركتها في الاستحقاق.

وأفادت تقارير محلية، بأن الفساد وشبهة العلاقات مع المال السياسي والنظام السابق، والتجوال السياسي، كانت أبرز الأسباب التي أدت إلى إسقاط العديد من الأسماء واللوائح الحزبية والمستقلة، من خوض سباق الانتخابات المحلية، لتأتي بعدها أسباب مختلفة تتعلق بسيرة ونزاهة المرشحين، وهو ما تتشدد فيه السلطة المذكورة بدعوى أخلقة الحياة السياسية.

وتعتمد السلطة المستقلة لتنظيم الانتخابات في عملية التطهير على التقارير الأمنية المعدة من طرف مختلف الأجهزة الأمنية، وهو ما جعل قوى سياسية ومستقلين ينزعجون من "فرضيات الاستنتاجات الكيدية أو تصفية الحسابات المحلية، مما يحول دون إفراز تمثيل حقيقي للشارع الجزائري، وإقصاء كوادر بشكل يعيد سيناريو الأساليب المعمول بها خلال الحقبة الماضية".

وأصيبت قوى سياسية ومستقلين، بصدمة من النتائج الأولية لعملية التطهير، التي أسقطت العشرات من الوجوه والأسماء لأسباب مختلفة، غير أن تطبيق معيار التجوال السياسي قطع الطريق على العديد من هؤلاء، الذين اعتادوا على تغيير الغطاء السياسي من استحقاق إلى آخر.

عبدالرزاق مقري

عملية التطهير توحي بأن السلطة الحاكمة لا تريد الإصلاح

وإذ كان المفعول عاديا بالنسبة إلى اللوائح المستقلة على اعتبار أن الأمر لا يعدو مجرد فشل في محاولة، فإنّ منسوبه كان قويا لدى أحزاب سياسية توصف بـ"القوية"، كما هو الشأن بالنسبة إلى حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وجبهة المستقبل، وحركة مجتمع السلم وحركة البناء الوطني، وغيرها، على اعتبار أن الحظوظ الحالية لا تعكس النتائج التي حققتها في الانتخابات التشريعية الأخيرة.

وذكر في هذا الشأن زعيم حركة "حمس" عبدالرزاق مقري أن "عملية التطهير توحي بأنه لا يوجد شيء لدى السلطة الحاكمة يدل على أنها تريد إصلاح أي شيء، وإرجاع الثقة في العملية السياسية، وعمليات التطهير التي تعرضت لها قوائم حركة مجتمع السلم في العديد من البلديات تؤكد بأننا في حالة تحلل كبير للدولة، وأصبح التدخل لتفصيل النتائج قبل يوم الاقتراع شأن كل من يملك مسؤولية، مركزيا أو محليا، بشكل فوضوي متعمّد من جهات عليا".

وأضاف أن "الشرخ السياسي الذي يسببه العبث بالانتخابات اليوم أصبح أعمق وأوسع مقارنة بزمن التحكم المركزي الآثم في التفصيل والتزوير، وأن مبررات التطهير تفوق الخيال في تفاهتها وقلقة حياء أصحابها، فمنتخبون سابقون وناجحون أصبحوا يهددون الأمن والهدوء الاجتماعي، وشخصيات سياسية محلية وازنة لفقت لها قضايا أخذت فيها البراءة، يمنعونهم باطلا وزورا من الترشح".